معوقات إدماج البعد البيئي في تسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية
– دراسة تطبيقية في المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية (SNVI)– وحدة عنابة–

د. حريد رامي

المركز الجامعي لميلة؛ الجزائر

Rami-harid@hotmail.fr

د. سلامة سارة

جامعة عنابة؛ الجزائر

slamas-88@hotmail.com

د. بلعز خير الدين

جامعة سكيكدة؛ الجزائر

Belaazekhayreddine@live.fr

Received: *Jan 2018* ***Accepted:*** *Fèv 2018* ***Published:*** *Mar 2018*

ملخص:

أضحى البعد البيئي مفروضا على المؤسسات الاقتصادية وبات أحد المؤشرات الهامة في تنافسيتها ومتغيرا أساسيا من متغيرات التنمية المستدامة، لذا توجب على المؤسسة الاقتصادية التغيير في نمط تسييرها لصالح الاعتبارات البيئية، وذلك بإدماجها البعد البيئي في نظام إدارتها.

في هذا الإطار، سنحاول الكشف عن أهم المعوقات التي تحول دون إدماج البعد البيئي في تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على مستوى المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية– وحدة عنابة– .

الكلمات المفتاحية : البعد البيئي، التنمية المستدامة، السلوك البيئي للمؤسسة ، المسؤولية البيئية، معوقات الالتزام البيئي.

Abstract:

La dimension environnementale est devenue imposée aux entreprises économiques, l'un des indicateurs importants de la compétitivité et aussi une variable clé de l'ensemble des variables de développement durable ; dans ce sens-là, l'entreprise doit changer de ligne de conduite économique en faveur des considérations environnementales, en intégrant la dimension environnementale dans son système de gestion.

Dans ce cadre, nous allons essayer de détecter les obstacles les plus importants qui empêchent l'intégration de la dimension environnementale dans la gestion des entreprises publiques économiques à travers une étude sur terrain au niveau de l'entreprise national des véhicules industriels - unité d'Annaba.

Mots clés: la dimension environnementale, le développement durable, le comportement environnemental d'entreprise, la responsabilité environnementale, les contraintes d'engagement environnemental.

مقدمة:

إن الوعي البيئي المتزايد حول العالم دفع بالمؤسسات للتحرك بشتى الوسائل المتاحة لتحسين أدائها وتحقيق التطابق مع متطلبات التنمية المستدامة التي تمثل نمطا تنمويا يمتاز بالعقلانية والرشد.

في هذا السياق، أصبحت حماية البيئة من الاهتمامات الأساسية للمؤسسات، فمنذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، نشهد تغيرا سريعا ومذهلا نحو الاهتمام بحماية البيئة من طرف مسيري المؤسسات الاقتصادية عموما والصناعية منها على وجه الخصوص، كونها أحد الأطراف الرئيسية المسببة للتدهور البيئي الحاصل في العالم، نتيجة لمخلفات العملية الإنتاجية التي يتم طرحها في المحيط الطبيعي أو نتيجة لمنتجاتها التي تؤثر على البيئة أثناء و/أو بعد استعمالها. وبذلك اجتاحت عالم الأعمال" موجة خضراء "جعلت من البيئة الطبيعية أحد المتغيرات الأساسية في إدارة المؤسسات.

إشكالية الدراسة:

تتواجد المؤسسات الصناعية الجزائرية في محيط تنافسي ومتغير باستمرار، الأمر الذي يفرض عليها التحسين الدائم لأدائها، حيث لم يعد الوقت والتكلفة والجودة الخاصة بالمنتج هو فقط ما تسعى له منظمات الأعمال، بل أصبحت البيئة ضمن أولوياتها التنافسية لذلك ظهرت الحاجة لدمج الاعتبارات البيئية في الاقتصاد. والسؤال المطروح هنا هو: ما طبيعة المعوقات التي تحول دون إدماج المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية للبعد البيئي في تسييرها؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية نوجزها في النقاط الآتية:

–ما هي مميزات الإطار التاريخي والاقتصادي لنمو وتطور المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية ؟

–ما هي دوافع التزام المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بالمسؤولية البيئية ؟

–ما هي أصناف السلوكيات البيئية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟

فرضيات الدراسة:

بناءا على التساؤلات المطروحة سابقا، تم وضع الفرضية الرئيسية التالية:

نقص الالتزام البيئي لدى المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية راجع بالدرجة الأولى إلى اعتبار دمج البعد البيئي مجرد تكلفة إضافية.

أهمية الدراسة:

في زمن صارت فيه المؤسسات الاقتصادية مجبرة على التحسين من أدائها البيئي، فإن أهمية البحث تستمد من:

– تناوله لموضوع يتسم بالحداثة النسبية في التطبيق بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

– تزايد الاهتمام الوطني والدولي بحماية البيئة والتنمية المستدامة في العقود الأخيرة؛

– مساعدة وتشجيع القطاع الصناعي على التوجه نحو البيئة والحفاظ عليها نظرا للمنافع المترتبة عن هذا التوجه البيئي.

أهداف الدراسة:

لقد جاء اختيار الموضوع لدراسته كمحاولة لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

–إبراز أهمية إدماج البعد البيئي للارتقاء بأداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على الصعيدين الوطني والدولي؛

–معرفة واقع الوضع البيئي العام في المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية عن طريق تحليل أهم الجوانب البيئية ؛

–تحديد أهم التحديات التي تحول دون تبني المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية للبعد البيئي.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا للموضوع لعدة أسباب نوجزها في الآتي:

–تزايد الوعي لدى المجتمع بالمشاكل والأخطار البيئية، الناجمة بالدرجة الأولى عن نشاط المؤسسات الاقتصادية.

– عقد مؤتمرات عديدة محلية، وطنية ودولية حول البيئة والتركيز على دمجها بالبعد الاقتصادي في الآونة الأخيرة.

–المشكلات البيئية الخطيرة التي تعاني منها الدولة الجزائرية.

منهج الدراسة:

تستدعي طبيعة الموضوع استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لاعتماده على وصف الظاهرة المراد دراستها واستخلاص وتصوير أهم النتائج التي يمكن التوصل لها، كما يسمح بتحليل أهم الجوانب البيئية للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية بالإضافة إلى تحديد أبرز معوقات إدماجها للبعد البيئي.

محتويات الدراسة:

للإلمام بمختلف جوانب الموضوع ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة أجزاء كالآتي:

أولا: المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية.

ثانيا: السلوكيات البيئية للمؤسسات الاقتصادية.

ثالثا: إدماج البعد البيئي بين الحوافز والمعوقات.

فيما يخص الجزء التطبيقي، سيتم التعريف بميدان ومنهجية الدراسة، ومن ثم تحليل الجوانب البيئية للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية، بالإضافة إلى تحديد أبرز المعوقات التي تحول دون إدماجها للبعد البيئي.

أولا : المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية:

تركز المؤسسات الاقتصادية حاليا تركيزا واضحا على الاهتمام بالسلوك البيئي، حيث أصبحت حماية البيئة ضمن أولوياتها، وذلك لما تفرضه مقتضيات ومتطلبات المنهج التنموي الجديد –التنمية المستدامة–، خاصة مع تنامي الوعي البيئي لدى المستهلك وجماعات الضغط التي قد تؤثر على مصير المؤسسة.

أمام القيود الداخلية (أزمة ايكولوجية متعددة الأبعاد) والخارجية (احترام التشريعات والاتفاقيات المتعلقة بحماية البيئة) فان الاقتصاد الجزائري مجبر على التكيف مع المعطيات الجديدة التي يحملها الاقتصاد العالمي[1]. وفي ظل هذا السياق، المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية مطالبة بتبني جملة من الإصلاحات التي تكفل لها البقاء والتفوق.

1. المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية:

شهدت الجزائر تحولات اقتصادية جذرية، حيث تم توسيع نسيجها الصناعي على شكل مؤسسات اقتصادية عمومية. كان ذلك يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مع ضمان عدالة اجتماعية كافية ورقي ورخاء للمجتمع... حددت عدة استراتيجيات اقتصادية على المدى البعيد تعتمد على تثمين المحروقات، وتركز على الصناعات الثقيلة[2].

لقد مر تنظيم المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية بعدة فترات متباينة منذ الاستقلال، وذلك بهدف إخراجها من الوضعية الصعبة التي كانت تتخبط فيها في كل مرة، خاصة وأن الإصلاح كان ضرورة حتمية فرضتها التوجهات العالمية الجديدة. فمن فترة التسيير الذاتي التي عقبت الاستقلال إلى فترة التسيير الاشتراكي، ثم إعادة الهيكلة التي تلتها فترة استقلالية المؤسسات العمومية، بعدها فترة الانتقال نحو الرأسمالية والخوصصة.

في إطار انتقال المؤسسات الجزائرية من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق، ومع إمكانية انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، وبظهور العولمة[3]، كانت المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية ولا تزال الأداة الفعالة التي تتوفر عليها الدولة، والتي من خلالها تجسد استراتيجياتها التنموية.

2. أهمية ادماج البعد البيئي في تسيير المؤسسات الاقتصادية:

لقد أجمعت الأبحاث المتعلقة بالآثار البيئية على أن المؤسسات الاقتصادية من ضمن المتسببين الأوائل في التدهور البيئي منذ عقود من الزمن بسبب الاستغلال المفرط للموارد واستخدام التكنولوجيات الملوثة، هذه الوضعية ولدت بالمقابل مقاومة وضغوطات متنامية للحد من هذه الانتهاكات بفرض جملة من القيود التشريعية والصحية، والاجتماعية والعلمية وغيرها... ولهذا تسعى بعض المؤسسات إلى تحسين سلوكها البيئي بإدماج الاعتبارات البيئية ضمن رؤيتها الإستراتيجية وأولويات سياساتها التسييرية من خلال تبني ممارسات وتقنيات حديثة تخدم حماية البيئة وصيانة مواردها وتقدم منتجات صديقة للبيئة.

باستعراض الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالبعد البيئي في المؤسسات الاقتصادية، يمكن إجمال أسباب إدماج العنصر البيئي في تسيير المؤسسة في النقاط التالية:

–ضمان حماية صحة الإنسان والبيئة.

–الامتثال للأنظمة و التشريعات المعمول بها[4]، خاصة وأن جل الحكومات تفرض على المؤسسات الصناعية ضرائب نتيجة تلويثها للبيئة، لذلك فانه من الضروري الحفاظ على البيئة والتأكد من عدم مخالفة القوانين.

–العمل على ترشيد استغلال الموارد الطبيعية والطاقة الداخلة في عملية التصنيع.

–الرغبة في الحد من الانبعاثات الملوثة والمخلفات الضارة، خاصة السامة والخطرة منها، وبذلك تخفيض تكاليف التخلص منها.

–زيادة حصة المؤسسة في الأسواق المحلية والعالمية، عن طريق تحسين صورتها، فتغير بيئة العمل العالمية، أدى إلى تغير متطلبات النجاح والمنافسة، حيث لم يعد بقاء المؤسسات الاقتصادية واستمرارها متوقفًا على تقديم السلع والخدمات التي تحقق إشباع حاجات ورغبات المستهلكين، ولكن أيضا من خلال تقليل الآثار السلبية الناتجة عن ممارسة أنشطتها.

ثانيا: السلوكيات البيئية للمؤسسات الاقتصادية:

1. أصناف السلوكيات البيئية:

تمثل التنمية المستدامة رهانا مضاعفا بالنسبة لعالم المؤسسات: رهان اقتصادي للمؤسسات واستمراريتها على المدى الطويل، بالإضافة إلى مساهمتها في رهانات المجتمع[5]، وهو ما يدفعها إلى العمل جاهدة لإدماج البعد البيئي في نشاطها الاقتصادي، منتهجة في ذلك عدة سلوكيات بيئية، التي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01: أصناف السلوكيات البيئية

نوع السلوك البيئي	الاعتبارات الايكولوجية	إدراك الاستثمار التكنولوجي	مستوى إدماج المعطيات الايكولوجية
حساس	الطبيعة = نظام	الاستثمار مرتبط بجودة المنتج والموقع. ميزة تنافسية	استراتيجي
امتثالي	الطبيعة = وسط	تكلفة لازمة، ولكن يجب خفضها	تنظيمي
دفاعي	الطبيعة = موارد	تكاليف غير ضرورية لابد من تجنبها	تقني

Source: Bellini, Béatrice, Un nouvel enjeu stratégique pour l'entreprise : la prise en compte de la protection de l'environnement dans son management, édition AIMS, France, 2003, p 8.

أ. السلوك البيئي الدفاعي (le comportement éco défensif) :

يستند هذا النوع من السلوك إلى منطق مالي بحت يركز على النتائج الاقتصادية الفورية، فالهدف الوحيد لمن ينتهج هذا السلوك هو الربح.[6] المؤسسات التي تتبع هذا السلوك تحبذ العائد الفوري وتعتبر الاستثمارات البيئية عبئا وتكلفة إضافية بالنسبة لها[7] يجب تجنبها لتعارضها مع مصلحتها الاقتصادية؛ كما تعتبر أن المعطيات البيئية– إذا تم أخذها بعين الاعتبار –هي من اختصاص المجال التقني وهي مجرد معطيات إضافية (أي غير أساسية) في تحديد المهام.

هذا الصنف من السلوك البيئي للمؤسسات بدأ في التلاشي لأن المخاطر المترتبة عن عدم الالتزام بالتشريعات البيئية أصبحت كبيرة ومن غير الممكن تجاهلها.

ب. السلوك البيئي الامتثالي (le comportement éco conformiste) :

تكتفي المؤسسات التي تتميز بهذا النوع من السلوك بالالتزام بالمعايير التي تفرضها التشريعات البيئية دون أن تذهب أبعد من ذلك حتى وإن كانت وسائلها التقنية تسمح لها بذلك .هذه المؤسسات ترى بأن الاستثمارات البيئية هي تكاليف لا مفر من تحملها لكن يجب العمل على التخفيض من مستواها[8]. بعبارة أخرى، تعتبر هذه المؤسسات الاهتمام بالبيئة أمر ضروري، لكن الاستثمار في ذلك يجب أن يخفض قدر الإمكان، لذا فهي تكتفي بالامتثال للحد الأدنى من القوانين البيئية القانونية.

إن الهدف الرئيسي لمؤسسة ذات سلوك بيئي ممتثل هو تحقيق أفضل مستوى من الأرباح مع حماية صورتها من الضرر في حالة عدم الالتزام بالتشريعات البيئية، فهي لا ترى في إدماج البعد البيئي أي ميزة إستراتيجية، ويعد هذا السلوك البيئي الأكثر شيوعا بين المؤسسات.

ج. السلوك البيئي الواعي–الحساس (le comportement écosensible) :

بعيدا عن المتطلبات القانونية، تعتبر المعطيات الايكولوجية عنصرا أساسيا لاستمرارية المؤسسة[9]، إذ يمتد سلوك وتصرف هذه المؤسسات إلى ما يفوق المتطلبات التنظيمية، فهي تتميز بالحسية العالية للمشكلات البيئية.

إن الدافع إلى ذلك، من وجهة نظر هذه المؤسسات، هو أن القوانين المطبقة لا تعكس حقيقة القيم الاجتماعية السائدة، كما تعتبر الاستثمار البيئي ذو مردودية على الأقل في المدى البعيد.

المؤسسة التي تتميز بهذا السلوك تبحث عن الاستفادة بشكل أكبر من خلال استباقها للتغير الذي قد يطرأ على التشريعات البيئية (التي تتطور دوما نحو مزيد من التشدد) وعلى خصائص السوق... وهذا ما يتحقق فعلا للمؤسسات التي تتبنى سياسة بيئية إستباقية من خلال حصولها على مزايا تنافسية متنوعة :اقتصادية، تكنولوجية، اكتساب الشرعية والحفاظ على سلطتها في اتخاذ القرار (أي تتصرف من موقع الفعل لا من موقع رد الفعل[10].

2. محددات سلوك المؤسسة تجاه البيئة:

تتأثر المؤسسات بجملة من العوامل التي تحدد سلوكها تجاه قضايا حماية البيئة، أهمها:

أ. الضغوطات الحكومية: تتبنى السلطات العمومية سياسات بيئية مشتملة على مجموعة من التدابير الردعية والمحفزة التي من شأنها دفع المؤسسات إلى إدماج الاهتمامات البيئية في إدارتها .وحسب الكثير من الباحثين، تشكل أدوات السياسة البيئية للحكومة المصدر الأهم للضغوط الخارجية الممارسة على المؤسسات من أجل حماية البيئة[11]، إن أدوات السياسة البيئية التنظيمية (القوانين والتشريعات)، الاقتصادية (الضرائب والإعانات) والمقاربات الطوعية (الاتفاقيات البيئية) لابد وأن تتكيف مع الوضع البيئي، الاقتصادي والاجتماعي القائم لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

ب. تأثير الأطراف ذوي المصالح: تعرف المؤسسات مؤخرا عدة مواجهات مع أصحاب المصالح (parties prenantes) المنشغلين بالمشكلات البيئية، الاجتماعية. وأصحاب المصالح هم أفراد أو مجموعات الذين يتأثرون مباشرة أو بطريقة غير مباشرة على المدى القصير كما على المدى الطويل باستراتيجيات، نشاطات، رسائل المؤسسة التي تتبناها بغرض تحقيق أهدافها[12]. وضمن هذا الإطار تمارس العديد من الأطراف ضغوطا على المؤسسات من أجل حماية وضمان أولوية مصالحها بالدرجة الأولى، ثم من أجل تصحيح سلوكها استجابة لتطلعات الرأي العام بالدرجة الثانية. يتمثل الأطراف ذوو المصالح بالأساس في :المساهمين، المستخدمين، المستهلكين، الموزعين، شركات التأمين، البنوك، جمعيات حماية البيئة والهيئات القطاعية والعمومية.

ج. الفرص الاقتصادية: إن إدماج البعد البيئي في المؤسسة لا يعد نتيجة للإجبار فقط، بل هو أيضا نتيجة لرغبة المؤسسة في اقتناص بعض الفرص الاقتصادية[13]. فالمؤسسات تنتهج سلوكا مسئولا بهدف الرفع من قيمة صورتها ومنتجاتها عن طريق استراتجيات تسويقية بيئية وهو ما يسمح بتحقيق ميزة تنافسية ، كما أن قيام المؤسسة بالاستثمار في التكنولوجيات النظيفة أو في إعادة تدوير النفايات يمكنها من الاقتصاد في المواد الأولية وفي الطاقة، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة الأرباح.

د. توجهات المديرين: لأخلاقيات القادة دور هام في إقرار إدماج البعد البيئي في شركاتهم ويمكننا هنا التفريق بين نوعين من المديرين:

–الصنف الأول ذو" توجه بيئي إصلاحي يوظف العقلانية الاقتصادية؛ أي أن المعايير الاقتصادية هي التي تتحكم في طبيعة وحجم الجهد البيئي المبذول .عادة ما تقتصر الاهتمامات البيئية لهذا الصنف من المديرين في التحكم في مستويات التلوث، ويستثمرون فقط في" تكنولوجيات نهاية السلسلة"؛

–الصنف الثاني ذو" توجه بيئي راديكالي يتميز بنظرة شاملة للمحيط الحيوي ترتكز على المبادئ البيئية الهادفة إلى حماية الطبيعية على المدى البعيد؛ أي أن الأولوية لدى هذا الصنف من المديرين هي للأهداف البيئية التي على أساسها يتم تحديد الخيارات الاقتصادية، وبالتالي فهم يستثمرون في" التكنولوجيا النظيفة."[14]

ه. العوامل الموقفية: تتمثل هذه العوامل في :عمر المؤسسة، حجم المؤسسة، قطاع النشاط، ، الانتساب الدولي، التوجهات الاستراتيجية والمرونة الصناعية. وقد أثبتت العديد من الدراسات الدور المرجح للعوامل الموقفية في تبني سلوك حماية البيئة في المؤسسة، فمثلا: نجد أن مؤسسة حديثة النشأة تواجه صعوبات أقل في التكيف مع متطلبات حماية البيئة مقارنة بمؤسسة قديمة النشأة؛ وهذا الفرق يرجع أساسا إلى كون المؤسسة الحديثة تستخدم تكنولوجيا جديدة نسبيا أقل تلويثا مقارنة بالمؤسسة القديمة. كذلك فالمؤسسات التي تهتم بالإبداع لديها توجه واضح للالتزام تجاه البيئة، لأن تعديل الطرائق الصناعية ووضع أساليب جديدة تهدف للحد من التلوث هي بالأساس حلول تكنولوجية تعكس مستوى الإبداع في المؤسسة.

إن تصنيف السلوكيات البيئية للمؤسسة أمر مهم، لكن أي تصنيف هو صالح فقط في حدود الخصائص والمميزات التي أستند إليها. ولا يمكن الحكم على أي مؤسسة قبل محاولة معرفة دوافع اعتمادها لاستراتيجية معينة دون غيرها من الاستراتيجيات في تعاملها مع البيئة.

ثالثا: إدماج البعد البيئي بين الحوافز والمعوقات:

تهدف طرق التسيير الحديثة إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تتعدى هدف تعظيم الربح على المدى القصير إلى الرغبة في تحقيق الربح على المدى الطويل بالاعتماد على إستراتيجية تنموية تضمن البقاء، النمو والحفاظ على الحصة السوقية للمؤسسة بالإضافة إلى تحسين صورتها. لهذا الغرض أصبح إدماج البعد البيئي في تسيير المؤسسات مرهونا بما تحققه من فوائد جراء الالتزام بالمسؤولية البيئية، وما قد ينجر من أخطار في حالة إهمال متطلبات البيئة.

1. محفزات إدماج البعد البيئي:

حسب الدراسة التي أجراها "PERSSONNE 99" يمكن تصنيف العوامل المحفزة على الالتزام البيئي إلى[15]:

أ. أسباب قانونية: الامتثال للأنظمة والتشريعات المعمول بها المتعلقة بتنظيم العلاقة بين المؤسسة ومحيطها الطبيعي. يرتبط هذا النوع من المحفزات بالمؤسسات التي تسعى للبقاء والاستمرار.

ب. أسباب اقتصادية: إمكانية الاستفادة المثلى من التكاليف المرتبطة بإدماج العوامل البيئية كتخفيض الرسوم المالية، أو الحصول على بعض الإعانات. ويرتبط هذا النوع من المحفزات بالمؤسسات التي تسعى لتحقيق الأرباح.

ج. أسباب إستراتيجية: هي تلك المناهج والإجراءات التي تهدف لتعزيز الوضع التنافسي للمؤسسة لتحسين صورتها وكسب حصة هامة في السوق.

2. معوقات إدماج البعد البيئي:

بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات والهيئات الوطنية والعالمية في إطار دفع وتشجيع المؤسسات على إدماج البعد البيئي، إلا أنه لازالت هناك بعض الحواجز/المعوقات التي تحول دون تحقيق الالتزام البيئي، وتكمن هذه المعوقات في النقاط التالية:

–الاعتقاد الخاطئ الراسخ في أذهان مديري ومسؤولي المؤسسات بأن الاستثمار في البيئة وحمايتها هو مخاطرة مالية ومجرد تكاليف إضافية.

–عدم كفاية الوسائل اللوجستيكية، ونقص التجهيزات بالمصالح[16] المعنية بإدارة البيئة سواء على مستوى المؤسسات أو على مستوى الإدارات الحكومية.

–نقص الخبرات الإدارية البيئية والتجارب في المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني.

–عدم نضج الأطر العامة للسياسات البيئية خاصة في البلدان النامية والمتخلفة.

–ثقافة المؤسسة: غياب ثقافة بيئية وايكولوجية في المؤسسة[17] يحول بالتأكيد دون الالتزام بالمسؤولية البيئية، خاصة فيما يتعلق بالمقاربات الطوعية.

–غياب أو قصور دور مؤسسات الدعم والمرافقة في إطار الحفاظ على البيئة.

–المعرفة: معرفة ضعيفة بالتشريعات البيئية، وبمصادر المعلومات الهامة، بالإضافة إلى افتقاد المعارف الفنية والتقنية.

رابعا: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية ـ وحدة عنابة ـ

عرفت الجزائر خلال السبعينيات تطورا صناعيا سريعا و مهما إذ أنه خلال هذه الفترة القصيرة تم إنشاء أكبر مركبات عرفتها البلاد، غير أن عملية التصنيع لم تتم في إطار التنمية المستدامة، بحيث أن المنشآت الصناعية المتواجدة بغير محلها وتمت بدون دراسة مسبقة، خاصة دراسات التأثير على البيئة تجعلنا لا نكترث لتحصيل المناهج التكنولوجية الأقل تلوثا و الأكثر توفير للطاقة و المواد الأولية، مع العلم أن القطاع الصناعي في هذا الإطار، القطاع الرئيسي المستهلك لعدد كبير من المواد الأولية، كما أنه القطاع الرئيسي الذي يحدث تلوثا كبيرا للبيئة.

كان لهذه الوضعية وفي ظل التقدم التكنولوجي الهائل الذي فرض نفسه دورا في زيادة حدة الأخطار الصناعية وانعكاساتها على الأوساط الأخرى، مما جعل التفكير في مواجهة هذه الأخطار من أكبر التحديات التي تواجهها الدولة بصفة عامة والمؤسسات الصناعية بصفة خاصة.

1. أدوات الدراسة التطبيقية:

انحصرت دراستنا الميدانية على استخدام ثلاث أدوات للبحث وجمع المعلومات وهي:

- المقابلة: وهي من بين أدوات الدراسة الأكثر فعالية في جمع البيانات الخاصة بالجوانب البيئية للمؤسسة محل الدراسة.

المقابلة تمت مع السيد مسؤول الأمن، باعتبار أن كل المسائل البيئية في المؤسسة موكلة إلى هذا الشخص، (المفروض أن المنصب هو: رئيس مصلحة النظافة، الأمن والبيئة hygiène, sécurité , environnement HSE وهو ما سيتم توضيحه لاحقا).

تم تقديم أسئلة هذه المقابلة في شكل حوار ولم يتم طرحها بشكل مباشر حتى نضمن الفهم الجيد للأسئلة المطروحة، كما تم تعمد طرح أسئلة مفتوحة بغرض الحصول على أقصى قدر ممكن من المعلومات الضرورية للدراسة. يمكن الاطلاع على أسئلة المقابلة والإجابات في الملحق رقم **1**.

- الملاحظة: استخدمنا الملاحظة من خلال الزيارات الاستطلاعية لميدان الدراسة، فقد تم الاعتماد على المعاينة المنهجية لسلوك المستجوب وردود أفعاله قصد الحصول على أكبر قدر من البيانات المتعلقة بموضوع البحث.

- **الوثائق والسجلات: تعتبر الوثائق والسجلات في دراستنا كأداة مكملة للأدوات السالفة الذكر، حيث حاولنا الاطلاع واستخدام ما توفر بين أيدينا من وثائق وسجلات. إن هذه الأداة توفر معلومات دقيقة التي تعتبر ضرورية للإلمام بمختلف جوانب الموضوع.**

مدة الدراسة التطبيقية: في محاولة للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات الهامة والضرورية للدراسة، تم القيام بعدة زيارات للمؤسسة (خمسة زيارات) محل الدراسة لمدة تقدر بشهر ونصف (من منتصف شهر فيفري إلى بداية شهر أفريل 2013)، وتعتبر هذه المدة كافية للحصول على المعلومات المطلوبة.

2. التعريف بميدان الدراسة:

تمت الدراسة التطبيقية على مستوى المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية ـ وحدة عنابة ـ باعتبارها مؤسسة عمومية اقتصادية جزائرية، وهو ما يتوافق مع طبيعة موضوع البحث.

- **المؤسسة الأم: يعد مركب السيارات الصناعية بالرويبة من أهم المؤسسات الإنتاجية بالدولة الجزائرية، فهو يختص في إنتاج، تطوير، توزيع وصيانة أنواع مختلفة من السيارات الصناعية ووسائل النقل ذات الوزن الثقيل (poids lourd). بتاريخ 2 جوان 1957، وعلى بعد 30 كلم شرق الجزائر العاصمة قامت شركة BERLIET ببناء مصنع سيارات من الحجم الثقيل مي بـ BERLIET- ALGERIE الذي أنتج بتاريخ 1957/10/15 أول سيارة مركبة في الجزائر. ليتم بعد الاستقلال إنشاء الشركة الوطنية للبناءات الميكانيكية SONACOME طبقا للقانون رقم 150–67 المؤرخ بتاريخ(09/08/1967) التي كلفت باستغلال وتسيير قطاع الصناعات الميكانيكية (إنتاج، استيراد، تصدير السيارات ومكوناتها وصيانتها). وفي إطار سياسة إعادة الهيكلة تم إنشاء المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI وفقا للمرسوم رقم 345-81 المؤرخ في 12/12/1981.**
- **المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية ـ وحدة عنابة: هي وحدة تجارية تابعة للمؤسسة الأم، بدأت نشاطها سنة 1988. وهي مؤسسة عمومية اقتصادية مصنفة ذات أسهم EPE- SPA متواجدة بمنطقة العلاليق (مبدئيا المؤسسة مصنفة في الدرجة الرابعة حسب النتائج الأولية لعملية المراجعة البيئية وتقرير المواد الخطرة) ـ البوني، تتربع على مساحة تقدر بـ 10.5 هكتار. يبلغ عدد موظفيها 113 موظف موزعين على المصالح التالية: مصلحة الوسائل العامة، مصلحة بيع السيارات، مصلحة ما بعد البيع، مصلحة بيع قطع الغيار، مصلحة الإعلام الآلي، مصلحة المستخدمين، مصلحة التجديد والصيانة، مصلحة النزاعات. وما يمكن ملاحظته هو غياب مصلحة خاصة بالبيئة، مع الإشارة إلى وجود مسؤول مكلف بالسهر على ضمان أمن العمل بالدرجة الأولى، ثم الحفاظ على البيئة من خلال تقديم نصائح، توجيهات، اقتراحات وأوامر لكن على نطاق ضيق (مجرد أوامر شفهية)، وهو على تواصل مباشر مع مدير المؤسسة.**
- **نشاط المؤسسة:**

باعتبار وحدة عنابة وحدة تجارية، فهي مكلفة بتسويق منتجات المؤسسة الأم (شاحنات)، بيع قطع الغيار، صيانة وتصليح السيارات الصناعية وذلك في إطار خدمات ما بعد البيع. أما زبائن المؤسسة فهم مؤسسات عمومية وخاصة، بالإضافة إلى الأفراد.

3. دراسة معوقات إدماج SNVI للبعد البيئي في تسييرها.

أ. تحليل الجوانب البيئية لنشاط المؤسسة: بالاعتماد على إجابة مسؤول الأمن على أسئلة المقابلة، يمكن الوصول إلى تشخيص أولي للوضعية البيئية للمؤسسة محل الدراسة.

أ.1. المدخلات والمخرجات: تستعمل المؤسسة عدة مدخلات كالحديد، الأصبغة، الغازات الصناعية (Oxygène, Acétylène...)، الزيوت.... وذلك في إطار تصليح وصيانة السيارات الصناعية، التي تمثل مخرجات المؤسسة. ويتضح جليا أن طبيعة مدخلات ومخرجات المؤسسة ذات طابع ملوث للبيئة. مع الإشارة إلى أن نشاط المؤسسة ترافقه ضوضاء وروائح على مستوى الورشات.

في هذه الحالة تنتج عن نشاط SNVI عدة مخلفات صلبة، سائلة، وغازية، وهو ما يستوجب معالجتها/التخلص منها وفقا للطرق المشروعة (الالتزام بالقوانين) المتمثلة في إمكانية تخزين هذه المخلفات ثم بيعها لمؤسسات متخصصة في استرجاع هذا النوع من المخلفات.

تتعامل SNVI مع مؤسستين عموميتين متخصصتين في استرجاع المخلفات الصناعية وهما:

–مؤسسة " **Naftal** " التي تتولى استرجاع الزيوت بأنواعها لتعيد تدويرها واستغلالها.

–مؤسسة "**Le Roi** " التي تتولى استرجاع المخلفات الصلبة لـ SNVI .

وتدفع المؤسسات المسترجعة ثمن المخلفات لـ SNVI.

أ.2. النقاط الايجابية:

– التخلص من المخلفات لا يتم بطريقة عشوائية، وإنما بطريقة مطابقة للقوانين (التعامل مع Naftal و Le Roi).

– توجد خطة لمكافحة الحرائق الموضحة في مخطط التدخل الداخلي (PII) مع توفر معدات الإطفاء، وهو ما يسمح الحفاظ على الأمن والبيئة في آن واحد.

– بدأت المؤسسة مؤخرا في اتخاذ إجراءات بسيطة في إطار الحد من التلوث البيئي، فبغرض الحصول على رخصة الاستغلال تم التعهد إلى مكتب دراسات متخصص"General Environnement" للقيام بعملية المراجعة البيئية مع تقديم تقرير حول المواد الخطرة المرتبطة بنشاط المؤسسة (شهر مارس)، وقد قدم مكتب الدراسات جملة من الاقتراحات التي من شأنها الحد من الآثار السلبية لنشاط SNVI على البيئة، ويعكف حاليا مسؤول الأمن على مطابقة المقترحات مع إمكانيات المؤسسة والمفاضلة بينها، في محاولة للحد/ تقليل الآثار السلبية على البيئة قدر الإمكان...

– استفاد مؤول الأمن من حضور أيام تكوينية خاصة بالبيئة على مستوى مديرية البيئة لولاية عنابة، التي نشطها ممثلي المركز الوطني للتكنولوجيا والإنتاج النظيف (CNTPP) وهي الأيام التكوينية الأولى من نوعها التي وفرتها SNVI لأحد موظفيها، وكان ذلك مقابل قيمة مالية دفعتها لـ CNTPP .

أ.2. النقاط السلبية:

– تملك SNVI قسما/ مصلحة للبيئة رغم طبيعة نشاطها المضر بالبيئة، ولكن في وقت قريب سيتم الاعتماد على هيكل تنظيمي جديد الذي يخصص مصلحة للبيئة والأمن بتعين مسؤول الأمن كرئيس مصلحة الأمن والبيئة، وهو مؤشر جيد للتوجه نحو إدماج البعد البيئي في تسيير SNVI.

– تتوفرSNVI على وسائل/معدات خاصة بتنظيف قطع لغيار بطريقة مراعية للبيئة، لكن للأسف لا يتم استعمالها بسبب الأعطال التي تسبب فيها العمال المنفذين، حيث تم استعمال هذه المعدات لتنظيف ملابس وأحذية العمل (Combats et bottes).

– يتم الاعتماد على أي نوع من أنواع المؤشرات لقياس الآثار البيئية لنشاط **SNVI**، ولا تتم دراسة الأثر البيئي رغم التأكد من مدى تضرر البيئة جراء هذا النوع من الأنشطة.

– لا تتخذ SNVI أي إجراءات في إطار ترشيد استهلاك الطاقة، مع العلم بأنه يتم استعمال عدة أنواع من الطاقة بصفة مستمرة.

– لا يوجد تفويض للمسؤولية من طرف مدير المؤسسة بالنسبة لمسؤول الأمن والبيئة، هذا الأخير لا يملك سلطة اتخاذ القرارات في ما يخص الأمن والبيئة مهما كانت بسيطة دون الرجوع إلى مدير المؤسسة.

– لا يتم الاعتماد على تقديم منح بيئية (Prime Environnement)، كما لا توجد أي بنود خاصة بالتجاوزات البيئية في التنظيم الداخلي للمؤسسة.

– لا تأخذ إدارة مؤسسة SNVI البعد البيئي بعين الاعتبار أثناء تحديد أماكن ومناصب العمل.

– لا تشترط SNVI أي نوع من الكفاءات البيئية فيما يخص منصب مسؤول الأمن والبيئة، كما تهمل الجانب البيئي تماما فيما يخص اختيار المتعاملين معها (موردين، زبائن...).

ب. أهم معوقات الالتزام البيئي بالنسبة لـ SNVI– عنابة:

من خلال التحليل الأولي للجوانب البيئية لنشاط المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية . وحدة عنابة، يمكن حصر أبرز معوقات إدماجها للبعد البيئي في النقاط التالية:

– منذ بداية نشاط SNVI في 1988، لم تتلقى أية زيارة تفتيشية من طرف مديرية البيئة لولاية عنابة، وهو ما يعطي انطباع لدى إدارة المؤسسة بعدم أهمية البعد البيئي حتى على مستوى هياكل الدولة المختصة.

– طبيعة المؤسسة – مؤسسة عمومية اقتصادية– سمحت لمسؤولي SNVI بالتأكد من عدم التعرض لأي مساءلة في ما يخص الجانب البيئي، لأنه لا يمكن اتخاذ قرار بغلق الوحدة مثلا في حالة تسجيل مخالفات بيئية مهما كان نوعها، وفي أسوء الأحوال يمكن دفع غرامات مالية/ ضرائب بيئية التي لا تعتبر مشكلة بتاتا.

– مركزية اتخاذ القرارات، فوحدة عنابة لابد أن ترجع إلى إدارة المؤسسة الأم بالجزائر العاصمة في كل مرة يتجاوز فيها مبلغ شراء قطعة ما 30000 دج، وهو ما يدل على غياب الاستقلالية في اتخاذ القرارات الذي يمثل أهم معوقات التوجه نحو إدماج البعد البيئي في تسيير SNVI.

– غياب الدعم والمساندة من طرف هياكل الدولة المختصة يحول دون توجه SNVI نحو دمج البعد البيئي في تسييرها سواء على المستوى الاستراتيجي أو التشغيلي. فمثلا لم يتحصل مسؤول الأمن والبيئة على أي دليل منهجي الذي من شأنه مساعدة المؤسسة وتوجيهها لتحقيق الالتزام البيئي.

– لا تتبع إدارة SNVI سياسة تحفيز للتشجيع على تحقيق الالتزام البيئي، لا على نطاق واسع (جميع الأفراد) ولا على نطاق ضيق (مسؤول الأمن والبيئة)، فمثلا لم يتم إلى الآن تسوية وضعية مسؤول الأمن المكلف حاليا بمهام بيئية إضافة إلى مهمته الأصلية – أمن العمل–، إذ لا يزال يشغل منصب مسؤول أمن بدل رئيس مصلحة البيئة والأمن. هذا الوضع له آثار سلبية كبيرة فيما يخص العمل على حماية البيئة والحفاظ عليها.

–يرجع مسؤول الأمن السبب الرئيسي الذي يمنع SNVI من إدماج البعد البيئي إلى التعسر المالي الذي تعاني منه، خاصة مع ترسخ فكرة أن الاهتمام بالبيئة ودمجها ضمن الأبعاد الاستراتيجية والتشغيلية للمؤسسة ستكون مصدر تكاليف إضافية تتحملها إدارة المؤسسة، مع التأكد من عدم تحقيق أية أرباح/فوائد في هذه الحالة.

–كفاءات مسؤول الأمن والبيئة لا تتماشى وطبيعة مهام المنصب الموكل إليه، مع الإشارة إلى أنه متحصل على شهادة ليسانس علوم التسيير فرع تسويق، ضف إلى ذلك عدم تلقيه لأي تكوين في مجال البيئة والأمن منذ توليه لهذا المنصب إلا مؤخرا(مع بداية سنة 2013) مما يعرضه للمزيد من الضغوط، و يجبره على بذل جهود إضافية للقيام بعمله كما ينبغي.

–فارق السن والمرتبة الواضح بين مسؤول الأمن وبقية رؤساء المصالح والمنفذين يعيق العمل لصالح البيئة، إذ يبلغ متوسط مدة العمل لأفراد المؤسسة 25 سنة، في حين أن مسؤول الأمن لم يتجاوز مدة 8 سنوات، ولم يشغل منصبه هذا إلا منذ سنتين. في هذه الحالة يواجه مسؤول الأمن صعوبة في تقبل وتطبيق الموظفين لتوجيهاته، اقتراحاته و نصائحه.

من خلال تحليل أجوبة مسؤول البيئة والأمن على أسئلة المقابلة، وبعد الإلمام بالجوانب البيئية لنشاط SNVI-Annaba ، اتضحت الصورة في ما يخص معوقات توجه المؤسسة محل الدراسة نحو إدماج البعد البيئي، والتي تتراوح بين المعوقات المالية، المعوقات التنظيمية والمعوقات الثقافية المرتبطة بالموارد البشرية، دون إغفال ضرورة توفير الدعم والمرافقة من طرف هياكل الدولة المختصة في مجال البيئة.

خاتمة:

من خلال ما سبق، يمكن التأكيد على أن الاهتمام بالبعد البيئي لم يعد خيارا يطرح على المؤسسة الاقتصادية بل أصبحت حتمية تفرضها مستجدات الواقع.

في هذا السياق، تواجه المؤسسة العمومية الاقتصادية جملة من المعوقات التي تحول دون إدماجها للبعد البيئي، انطلاقا من المعوقات الثقافية والتنظيمية وصولا إلى المعوقات المالية. وهو الحال بالنسبة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية ـ وحدة عنابة التي تبذل جهودا محتشمة في إطار الحفاظ على البيئة والالتزام بالمسؤولية البيئية، خاصة مع ما تواجهه من قيود ثقافية ومالية. إذ تبقى الإجراءات البيئية المتخذة من طرف SNVI- Annaba في إطار الالتزام بالقوانين والتشريعات لا أكثر.

التوصيات المقترحة:

من خلال ما تم التوصل إليه في دراستنا هذه يمكن تقديم جملة من الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم وضع آلية للتنمية الصناعية المتوازنة والمستدامة وذلك بالاعتماد على إدماج البعد البيئي في تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية:

–ضرورة دمج الإدارة البيئية ضمن عملية التخطيط الاستراتيجي للمؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية.

–توفير وتطوير الأدوات المنهجية الضرورية (دليل) لمساعدة المؤسسات الصناعية على إدماج البعد البيئي.

–تفادي المركزية في اتخاذ القرارات والتشجيع على استقلالية المؤسسات.

–العمل على نشر الوعي البيئي من خلال تبني حملات تحسيسية وتوفير دورات تكوينية لإطارات المؤسسات، التي من شأنها تغيير الذهنيات والتشجيع على التوجه نحو الالتزام البيئي.

–الاعتماد على ميكانيزمات فعالة للمشاركة الموسعة لأفراد المؤسسة في المسائل البيئية.

ويبقى الوفاء بالالتزامات البيئية تحديا بالنسبة للاقتصاديات العالمية، خاصة في ظل ما تواجهه من مشكلات بيئية ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية.

قائمة المراجع والهوامش:

1) Fettat Faouzi, Amrani Abdenour, ***La sensibilité environnementale dans les entreprises algériennes: Essai de modélisation***, Revue اقتصاديات شمال إفريقيا, Chleff, 2005, N 3, p 37.

2) بهدي عيسى بن صالح، *ملامح هيكلة المؤسسات الشبكية*، مجلة الباحث، العدد الثالث، ورقلة، **2004**، ص**8**، بتصرف.

3) يحياوي مفيدة، *تحديد الهيكل المالي الأمثل في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية*، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث، بسكرة، **2002**، ص **87**.

4) سالمي رشيد، *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين الالتزام البيئي ومنطق تعظيم الربح*، دراسة ميدانية، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد السادس، المدية، **2012**، ص **132**.

5) Recueil Normes, ***Développement durable, Vèrs une nouvelle gouvernance des entreprises, AFNOR***, Paris , 2003, p 8.

6) محمد عادل عياض، *دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة*، مجلة الباحث، العدد السابع، ورقلة، **2009–2010**، ص **21**.

7) سالمي رشيد، *مرجع سابق*، ص **133**، بتصرف.

8) محمد عادل عياض،، *مرجع سابق*، ص **21**، بتصرف.

9) Bertrand Zuindeau, ***développement durable et territoire***, édition Septentrion Presses universitaires, France, 2000,p 191.

10) محمد عادل عياض،، *مرجع سابق*، ص **21**، بتصرف.

11) Persais Eric, ***La relation entre l'organisation et son environnement : le cas de l'écologie***, Revue Française de Marketing, n°167, 1998, pp 32.

12) Karen Delchet, ***Qu'est-ce que le développement durable***, Edition AFNOR, Paris, 2003, p 23.

13) محمد عادل عياض، *مرجع سابق*، ص **17**.

14) نفس *المرجع السابق*، ص **18**، بتصرف.

15) سالمي رشيد، مرجع سابق، ص **132**، بتصرف.

16) Ministère de l'Environnement et de l'Assainissement (MEA), Ministère de l'Economie et des Finances (MEF), RAPPORT FINAL ***« ANALYSE DE L'INTEGRATION DE LA DIMENSION ENVIRONNEMENTALE DANS LES POLITIQUES ET STRATEGIES DE DEVELOPPEMENT AU MALI »***,2008, p43.

17) Observatoire des PME européennes, «***Les PME européennes et les responsabilités sociale et environnementale»,*** Rapport n° 4, 2002.

الملحق رقم 1 : أسئلة المقابلة

أولا نشكر سيادتكم على قبول إنجاز هذه الدراسة معكم، بإجابتكم على مجموع الأسئلة المطروحة عليكم في إطار إنجاز الورقة البحثية المعنونة بـ:

معوقات إدماج البعد البيئي في تسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية– دراسة تطبيقية في المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية (SNVI) وحدة عنابة.

أسئلة المقابلة:

1. ما هي طبيعة مخلفات المؤسسة؟

– صلبة ☐ – سائلة ☐ – غازية ☐ – ضوضاء ☐

2. حسب رأيكم، هل هي ملوثة للبيئة؟

– نعم ☐ – لا ☐

3. كيف تتم معالجتها/ طرق التخلص منها؟

– تخزين ☐ – بيع ☐

– إعادة تدوير ☐ – تحويل إلى مكان مخصص(شبكة عمومية، مفرغات...) ☐

– طرق أخرى:.....

4. معالجة المخلفات مطابقة للمعايير/ التشريعات؟

– نعم ☐ – لا ☐

5. هل استهلاك المدخلات على مستوى مؤسستكم (حجم، كمية، طبيعة...) يؤدي إلى تدهور البيئة ؟

– نعم ☐ – لا ☐

6. منتجات المؤسسة النهائية ملوثة للبيئة؟

– نعم ☐ – لا ☐

7. نشاط الوحدة (سيرورات التحويل/ الإنتاج) ذو آثار سلبية على البيئة؟

– نعم ☐ – لا ☐

8. توجد رائحة / غازات / ضوضاء في بيئة العمل ؟

– نعم ☐ – لا ☐

9. توجد خطة لمكافحة الحريق و وسائل الإطفاء؟

– نعم ☐ – لا ☐

10. يتم الاعتماد على مؤشرات لقياس الآثار البيئية لنشاط مؤسستكم؟

– نعم ☐ – لا ☐

11. تتخذ المؤسسة إجراءات في إطار ترشيد استهلاك الطاقة؟

– نعم ☐ – لا ☐

12. تتخذ المؤسسة إجراءات في إطار الحد من التلوث ؟

– نعم ☐ – لا ☐

13. تدفع مؤسستكم ضرائب بيئية (مخالفة القوانين)؟

– نعم ☐ – لا ☐

14. تملك المؤسسة (الهيكل التنظيمي) قسم/ مصلحة/ إدارة للبيئة؟

– نعم ☐ – لا ☐

15. الوظائف البيئة محددة في بطاقة المنصب (بالنسبة لمسؤول البيئة)؟

– نعم ☐ – لا ☐

16. المسؤول عن البيئة له سلطة اتخاذ القرار؟

– نعم ☐ – لا ☐

17. يقدم قسم/مصلحة البيئة اقتراحات مكتوبة لمجموع مصالح المؤسسة؟

– نعم ☐ – لا ☐

18. أماكن ومناصب العمل تم تحديدها وفقا لاعتبارات بيئية؟

– نعم ☐ – لا ☐

19. المخالفات الفردية تتم المعاقبة عليها؟

– نعم ☐ – لا ☐

20. توجد منح خاصة بالبيئة (Prime Environnement)؟

– نعم ☐ – لا ☐

21. يتم طلب كفاءات بيئية فيما يخص منصب المسؤول البيئي؟

– نعم ☐ – لا ☐

22. اختيار المتعاملين (مورد/ موزع.....) يتم حسب كفاءاتهم البيئية؟

– نعم ☐ – لا ☐

23. الاعتماد على شخص واحد كمسؤول بيئي كافي للقيام بالمهام الموكلة إليه كما ينبغي؟

– نعم ☐ – لا ☐

24. تضمن مؤسستكم تكوينات في مجال البيئية؟

– نعم ☐ – لا ☐

25. التكوينات البيئية موجهة لكل أفراد المؤسسة؟

– نعم ☐ – لا ☐

26. تتوفر أدوات منهجية (مثلا: دليل) تدعم/تساعد المؤسسة على تحقيق الالتزام البيئي؟

– نعم ☐ – لا ☐

27. تعتقدون بأن مؤسستكم تبذل جهودا كافية في إطار الحفاظ على البيئة؟

– نعم ☐ – لا ☐

28. كيف تقيمون الإطار القانوني/التشريعي للبيئة في دولتنا؟

.....

29. حسب رأيكم، الالتزام البيئي للمؤسسات يسمح بتحقيق أرباح؟

.....